تحولات النظام العربي والإقليمي بعد الحرب على غزة

د. معتز سلامة
رئيس تحرير التقريرالاستراتيجي العربي
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعيد عملية طوفان الأقصى، ومنذ اليوم التالي للحرب الإسرائيلية على غزة، طُرح السؤال حول اتجاهات التحول في النظام العربي، وما إن كانت المنطقة سوف تشهد نظاما إقليميا جديدا بعد الحرب، أم أن ملامح النظام السابقة على الحرب ستظل على حالها مع تغييرات طفيفة. وكان الداعي لطرح هذا السؤال توقعات الكثيرين بأن تنتهي الحرب إلى نتائج تدفع إلى إعادة ترتيب المشهد الإقليمي. وهناك مقولات معتادة ترافق الأحداث الكبرى على الصعيد الدولي والإقليمي؛ حيث يستبق البعض في مثل هذه الظروف ويميلون لإطلاق مقولة أن (ما بعد الأحداث سيكون مختلفا عما قبلها). وأحيانا يكون ذلك طبيعيا بالنظر إلى ضخامة الحدث، وأحيانا يكون مصطنعا يسعى إلى تضخيم الحدث ودفع العقول لتوقع التغيير المقبل مهما كانت أثمانه السياسية والإنسانية، ويكون جزءا من مخططات التحول والهروب من المساءلة. وأحيانا يحدث هذا التغيير، وأحيانا تثبت السنوات أنه لم يحدث وتعود الأمور أدراجها.

ذلك ما قيل بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبعد الثورات العربية ٢٠١١، وبعد جائحة كورونا أواخر ٢٠١٩، وعلى أثر الحرب في أوكرانيا منذ مارس ٢٠٢٢. واليوم يتردد الشيء نفسه مع الحرب في غزة، خصوصا على الجانب الإسرائيلي. ولأن الأزمة واقعة في المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط، فإن هذه المقولة تعني بالأساس العالم العربي أكثر مما تعني أي منطقة أخرى، فإلى أي مدى يتغير الشرق الأوسط، وماذا بشأن اتجاهات التغيير المحتملة.

أولا: ملامح المشهد الإقليمي قبل الحرب

يتطلب استشراف جوانب التحول في النظام الإقليمي بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، التعرف على الصورة العامة للمشهد قبل الحرب، حتى يمكن التعرف على نقاط التغيير المحتملة بعدها، وتلك التي في طور التبلور، إلى أن تصل إلى شكلها النهائي بعد انتهاء الحرب. ضمن هذا السياق، يمكن القول بأن النظام الإقليمي العربي قبل الحرب في غزة اتسم بعدد من الملامح الأساسية، منها ما يلي:

تسكين الصراعات المسلحة بالداخل: شهد عام ٢٠٢٣ وما قبله اتجاها إلى تسكين الصراعات الداخلية في عدد من الدول العربية، مع تراجع مؤشرات الصراع المسلح والعنف الداخلي واستقرار اتفاقات الهدنات الداخلية المكتوبة وغير المكتوبة؛ ينطبق ذلك على اليمن وسوريا وليبيا؛ ففي الدول الثلاث جرى تسكين الصراعات الداخلية، وتثبيت الأمر الواقع واحتفظ كل طرف بمواقعه ومناطق نفوذه وسيطرته. وقد يعكس ذلك واقع توازنات القوى الداخلية، وسيادة القناعات بتقسيم الدولة والمصالح والمناطق. وهو ما قد لا يشير إلى نقاط إيجابية تماما. والنموذج الأهم في ذلك، هو نموذج الصراع في اليمن، الذي شهد تسكين أطرافه صراعهم البيني مع استقرار التوافقات والهدن بين الحوثيين والجيش اليمني التابع للحكومة الشرعية وأيضا بين الجيش التابع للشرعية والقوات الجنوبية. وهو ما أكد اكتساب الهدنة قدرا من الاستقرار؛ مع تراجع مؤشرات الإقدام على تغيير مناطق السيطرة ومراكز النفوذ بين الجماعات المسلحة وتراجع المواجهات والاشتباكات على مختلف الجبهات.

شهدت سوريا وليبيا المسار نفسه؛ فبعد سنوات من الصراع المسلح، الذي كاد أن يقوض بنيان الدولة ويقضي على وجودها (على نحو ما حدث في سوريا)، أو ينزلق إلى حرب شاملة داخلية معززة بحرب إقليمية كبرى (على نحو ما حدث في ليبيا)، فقد تراجعت مستويات العنف في

البلديـن، وسـلمت مختلـف الأطـراف بمواقعهـا الحاليـة. مـع ذلـك يصعـب القـول بـأن التسـكين أو التهدئـة للصراعـات المسـلحة في الـدول الثـلاث (اليمـن، سـوريا، ليبيـا) تشـكل خطـوة في عـودة الدولـة إلى مـا كانـت عليـه، إنهـا مهمـة جـدا في وقـف مزيـد مـن الانهيـارات للدولـة، وهـي أكـبر مـن لحظـة التقـاط أنفـاس ثـم يعـود الـصراع، ولكنهـا بـين الإثنـين، فـلا هـي تعكـس مسـارا نحـو عـودة الدولـة، وإنمـا قـد تعكـس مسـارا لتكريـس الوضـع القائـم والرضـا مـن قبـل النخـب بامتيازاتهـا ومصالحهـا الحاليـة عـلى حسـاب اسـتعادة الدولـة خوفـا مـن فقـدان الوضـع الراهـن، وهـو مـا يعنـي الـردع الـذاتي بالمخـاوف وبالعجـز عـن الاسـتمرار في الـصراع، أكـثر منـه بالقـوة والوصـول إلى المطالـب الوطنيـة. وحتـى في الـدول العربيـة التـي تفاقمـت فيها أزمـات الديـون الوطنية والخارجيـة مثـل مـصر والأردن ولبنـان، فقـد اتجهـت إلى التعايـش مـع أزماتهـا الخاصـة، وبـرزت حالـة مـن تعزيـز الاسـتقواء الداخـلي في مواجهـة الأزمـة.

ولكـن عـلى الرغـم مـن الاتجـاه إلى التسـويات والتهدئـات الداخليـة وتسـكين الأزمـات، وتراجـع مؤشراتهـا الصراعيـة ومظاهرهـا العسـكرية، فإنـه لم تكـن لهـا عوائـد كثـيرة عـلى خلافـات الفرقـاء في الداخـل، حيـث كان الإنهـاك المتبـادل هو الدافـع الأسـاسي للاتجـاه للتسـكين، فضـلا عـن تراكـم بعـض القناعـات بخطـأ المسـارات الصداميـة المسـلحة، مـع ذلـك تظـل احتـمالات تجـدد الصراعـات واردة، خصوصـا في الـدول التـي اتجهـت أزماتهـا للتسـكين مـن دون توافقـات أو اتفاقـات داخليـة. لذلـك فـإن الوصـف الأدق لمـا حـدث هـو تجميـد وتأجيـل الصراعـات خضوعـا للعجـز المتبـادل أو لتوازنـات القـوى. إلى جانـب ذلـك تتكـرس ظواهـر نشـأت عـلى مـدى السـنوات الماضيـة، وتسـتمر حقائـق الواقـع التـي أوجدتهـا السـنوات الماضيـة مـن تفسـخ طائفـي وجهـوي ومناطقـي، فضلا عـن ظواهـر ميليشـيات وفسـاد واقتصـاد الحـرب ولـوردات الحـروب، وهـو وضـع يـضرب جهـاز الدولـة، خصوصـا بعـد أن تحولـت الحـروب العسـكرية إلى حـروب اقتصاديـة وسـباقات اسـتحواذ عـلى المـوارد. لذلـك فلـم تترافـق

التسويات والتهدئات الإقليمية بإعادة ترتيب الدولة، وإنما في الأغلب جرت عملية من تثبيت المواقع، دون رغبة في تعديل الأوضاع القائمة أو قدرة على ذلك، اكتفاء بحالة التهدئة وقناعة بأنها أفضل من تجدد الصراع.

التهدئات والتسويات بين الدول العربية: ترافق تسكين الصراعات الداخلية بالدول العربية، تسكينا للأزمات بين الدول العربية والأطراف الداخلة معها في صراع أو نزاع سياسي من الفاعلين من غير الدول، وبينها وبعضها البعض. ويتضح ذلك في اليمن؛ حيث جرت مباحثات مباشرة بين المملكة العربية السعودية والحوثيين في صنعاء والرياض. كما يتضح أيضا في التفاهمات العربية بشأن سوريا وليبيا، والتي أدت إلى تسكين الأزمات في الدول الثلاثة. وفي بعض الأحيان أصبحت دول عربية مشتركة في الصراع هي مقر استضافة اجتماعات ومباحثات التسوية والاتفاقيات بين فرقاء الداخل في هذه الأزمات. فقامت مصر بتوسيع علاقاتها مع قوى الشرق الليبي، بعد أن ظلت علاقاتها معهم متوترة على مدى السنوات الماضية، وما بين ١٣-١٩ إبريل ٢٠٢٢ استضافت القاهرة اجتماعات مجلسي النواب والدولة الليبيين لبحث الاتفاق على الإطار الدستوري اللازم لإجراء الانتخابات العامة في ليبيا. وفي 20 مايو من العام ذاته، استضافت القاهرة أعمال الجولة الثانية للجنة المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة المتعلقة بالمسار الدستوري الليبي، والتي توافق خلالها وفدا المجلسين على ٧٠٪ من مواد مسودة مشروع الدستور الذي انتهت منه الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي في يوليو ٢٠١٧. وفي ٢٠ يونيو استضافت القاهرة الجولة الثالثة والأخيرة من مفاوضات اللجنة التي انتهت الى إنجاز الكثير من التوافق على المواد الخلافية في المسودة.

الأمر نفسه بالنسبة للسعودية، التي استضافت في سبتمبر ٢٠٢٣ وفدا حوثيا لمناقشة عملية السلام في اليمن بعد تسع سنوات من اندلاع الحرب، وكان وفدا سعوديا قد زار صنعاء في إبريل ٢٠٢٣، لإجراء محادثات مع

رئيس المجلس السياسي الأعلى في الحكومة التي يقودها الحوثيون، وقامت السعودية أيضا باستضافة جولات الحوار بين الحوثيين والحكومة الشرعية التي انتهت إلى مسودة اتفاق -لم يوقع بعد- لإنهاء الحرب الأهلية، ومن ثم أبعدت السعودية نفسها إلى حد كبير عن مشهد الصراع الداخلي في اليمن. وأكدت التطورات التالية ثبات موقف المملكة، حيث أنه على الرغم من هجمات الحوثيين على السفن المتجهة إلى إسرائيل في البحر الأحمر خلال الحرب الإسرائيلية على غزة والهجمات الأمريكية البريطانية المضادة على الحوثيين، فإن السعودية لم تنضم إلى التحالف الذي أسمي (حارس الازدهار)، والذي أنشأته الولايات المتحدة لمواجهة الحوثيين، وانحازت المملكة لمسار التسوية، ولم تنقلب على اتفاقاتها معهم، وهو ما أكد انفصال الهدف السعودي عن الهدف الأمريكي.

حدث الشيء نفسه في سوريا؛ حيث تقاربت أغلب الدول العربية من سوريا، وهو التقارب الذي أسفر عن استرداد سوريا مقعدها بجامعة الدول العربية، وقيام عدد من المسؤولين العرب بمن فيهم وزراء خارجية، اختلفت بلادهم مع سوريا عبر السنوات الماضية بزيارة دمشق، وقيام المسؤولي السوريين بزيارات إلى عدد من الدول العربية، وما تبع ذلك من عودة العلاقات الدبلوماسية السورية مع عدد من الدول العربية بينها السعودية والإمارات، مع زيارة الرئيس السوري للمملكة مرتين، خلال القمة العربية في مايو ٢٠٢٣، والقمة العربية الإسلامية في نوفمبر. وكل ذلك وفر مؤشرات مهمة على تسكين الخلافات العربية مع دمشق وعودة سوريا إلى العالم العربي. وفي السياق ذاته شهدت منطقة المغرب العربي أيضا قدرا من تسكين الخلافات، أو على الأقل لم تشهد العلاقات مزيدا من التدهور، وفي ديسمبر ٢٠٢٣، اتفقت كل من تونس وليبيا خلال لقاء جمع وزيري الداخلية عن اتفاق البلدين على خطة لتأمين الحدود المشتركة، ودعم التعاون بينهما من خلال تشكيل وحدات مشتركة على

طـول الحـدود، تمتـد مـن منطقـة رأس الجديـر إلى منطقـة مشـهد صالـح، بهـدف معالجـة قضايـا التهريـب والاتجـار بالبـشر وترويـج المخـدرات. وعـلى الرغـم مـن أن النـزاع المغـربي الجزائـري حـول الصحـراء لم يشـهد توافقـا فإنـه لم يشـهد ترديـا، حتـى حينـما أعلنـت إسرائيـل اعترافهـا بسـيادة المغـرب عـلى الصحـراء الغربيـة في يوليـو ٢٠٢٣، لم تسـع الجزائـر إلى توسـيع خلافهـا واكتفت بتصريحـات اسـتنكار؛ فانتقـدت بشـدة الاعـتراف الإسرائيـلي واعتـبرت القـرار «خرقـا» للقانـون الـدولي و»صفقـة مفضوحـة لا يمكنهـا بـأي حـال مـن الأحـوال إضفـاء الشرعيـة عـلى احتـلال الأراضي الصحراويـة».

تطبيـع العلاقـات مـع دول الجـوار: شـهدت العلاقـات العربيـة مـع دول الجـوار الإقليمـي الإسـلامية(تركيا وإيـران)، في فـترة مـا قبـل طوفـان الأقـصى والحـرب الإسرائيليـة عـلى غـزة مجموعـة مـن المـؤشرات عـلى التهدئـة والرغبـة في تطبيـع العلاقـات؛ فلقـد عانـت العلاقـات العربيـة الإيرانيـة مـن توتـرات كبـيرة تضمنـت أحيانـا عمليـات عسـكرية وحروبـا، و شـهدت العلاقـات العربية التركيـة توتـرات كبـيرة خاصـة بعـد الموقـف الـتركي مـن أزمـة الرباعـي العـربي مـع قطـر. ولكـن منـذ عـام ٢٠٢١ فصاعـدا شـهدت العلاقـات العربيـة الإيرانيـة والعربيـة التركيـة قـدرا كبـيرا مـن التسـكين والتهدئـات. وكان أبـرز المـؤشرات التـي ترجمـت ذلـك الاتفـاق السـعودي الإيـراني برعايـة صينيـة، والـذي جـرى توقيعـه في ١١ مـارس ٢٠٢٣، وهـو الاتفـاق الـذي كـرس التهدئـة بـين البلديـن، وبـرزت مؤشراتـه في وقـف الهجـمات الحوثيـة عـلى الأراضي السـعودية، وكان البلـدان قـد أدارا جـولات سـت مـن المباحثـات المشـتركة بينهـما برعايـة عراقيـة، فتحـت البـاب لإبـرام الاتفـاق الأكـبر بالرعايـة صينيـة. وبعـد الاتفـاق اتبـع البلـدان سـلوكا سياسـيا متبـادلا حـرص عـلى تكريـس المصالحـة؛ فتبـادلا الزيـارات البينيـة في المسـتويات الأدنى وحتـى مسـتوى وزراء الخارجيـة، وتوقفـا عـن الهجـمات الإعلاميـة. وتقاربـا في كل مـن اليمـن وسـوريا ولبنـان والعـراق. وعـلى الرغـم مـن أن الاتفـاق تـرك لـكل بلـد حريـة خياراتـه في إدارة علاقاتـه

الدولية، فقد حرص كل منهما على عدم عودة علاقاته بالآخر إلى الوضع السابق، لذلك ثبت اتفاق المصالحة رغم التحديات، ولا يبدو أن هناك مصلحة لأي منهما بالانقلاب عليه.

وشرعت مصر وإيران أيضا في مباحثات بينهما لأجل استعادة العلاقات؛ وعلى الرغم من برود العلاقة بين البلدين -وأحيانا جفائها- منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، فقد شهدت العلاقات بين القاهرة وطهران مؤشرات وملامح للتقارب في السنوات الأخيرة، مما جعل عودة العلاقات بينهما في أي وقت وضعا اعتياديا وليس انقلابا على مسار العلاقة. مع ذلك فقد عكست مباحثات البلدين لاستعادة العلاقة عام ٢٠٢٣ اتجاها آخر من اتجاهات التهدئة وتسكين الخلافات بين الدول العربية وقوى الجوار الإقليمي.

في السياق ذاته، أخذت العلاقات العربية التركية مسارا مماثلا نحو تهدئة وتسكين الخلافات، وهي الآن بين مرحلة تمتين التوافقات والتأسيس لعلاقات استراتيجية؛ فبعد فترة من تصاعد الخلافات والتوترات بين مصر والسعودية والإمارات والبحرين مع تركيا، أخذت العلاقات العربية التركية اتجاها آخر، فقام الرئيس التركي بزيارات متكررة لكل من السعودية والإمارات، وقام كل من الرئيس الإماراتي وولي العهد السعودي بزيارة إلى تركيا وقام الرئيس التركي بزيارات مختلفة إلى كل من السعودية والإمارات، وشهدت هذه الزيارات المتبادلة إبرام العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات، أكدت الحرص على بناء الشراكات في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والصناعات العسكرية، مع انعقاد ملتقى الأعمال السعودي التركي في يوليو ٢٠٢٣، وإنشاء لجنة استراتيجية عليا (بين الإمارت وتركيا في يوليو ٢٠٢٣) ومجلس للتعاون الاستراتيجي(مصر وتركيا في فبراير ٢٠٢٤). وشهدت علاقات الدول العربية الثلاث بتركيا توقيع عشرات الاتفاقيات في مختلف المجالات. وهو ما أشار إلى فترة من إعادة التأسيس لشراكات

استراتيجية مصرية تركية وسعودية تركية وإماراتية تركية، تتجاوز مستويات التعاون في علاقات البلدان الثلاثة السابقة مع تركيا.

وعلى الرغم من أن مسار التسوية والتهدئة بين مصر وتركيا أخذ وقتا أطول على خلفية الخلاف المصري التركي بالأساس بشأن ملفي الإخوان وليبيا، فقد استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين على مستوياتها خلال فترة ذروة الخلاف واحتمالات المواجهة العسكرية بشأن ليبيا، وظلت المباحثات بين البلدين تتطور في الظل على مدى عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، إلى أن انتهت بلقاءات قمة مصرية - تركية مباشرة في كل من قطر والهند، وأخيرا قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة لمصر في فبراير ٢٠٢٤، وهي الزيارة المنتظر أن تتلوها زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى تركيا في إبريل ٢٠٢٤ تلبية لدعوة من نظيره التركي، مما يعكس رغبة مشتركة من الجانبين للارتقاء بمستوى العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

تقدم مؤشرات التطبيع والاتفاقات المحتملة: كان أحد أهم مؤشرات التحول الإقليمي قبل طوفان الأقصى والحرب في غزة، هو مجموعة المؤشرات التي ألمحت إلى قرب التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل، على نحو كان محتملا أن يكون له أصداؤه على الوضع الإقليمي والقضية الفلسطينية برمتها وعلى الموقفين العربي والإسلامي من إسرائيل. فعلى مدى العام ٢٠٢٣ تواصلت المباحثات الأمريكية السعودية حول هذا الملف، ووجهت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن كل جهودها لأجل توقيع اتفاق لتطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل، بهدف إحداث تحول إقليمي أكبر، وسعيا لبناء إطار إقليمي يعتمد على علاقات أمنية وعسكرية بين قواه الخاصة بما يمكنها من تخفيف الوجود في المنطقة والتفرغ لآسيا والصين بشكل خاص، ودون إغفال أهم هدف وهو تعظيم أوراق الرئيس بايدن خلال حملته الانتخابية المقبلة، بإنجاز ملف تطبيع العلاقات والتسوية في الشرق الأوسط بما يقدمه للناخب

الأمريـكي كأحـد ملفـات نجاحـه في السياسـة الخارجيـة. لذلـك فخـلال عـام ٢٠٢٣ توجـه مسـؤولون أمريكيـون بشـكل متتابـع ومتكـرر إلى المملكـة، مـن بينهـم مستشـار الرئيـس الأمريـكي للأمـن القومـي، ومديـر المحابـرات المركزيـة الأمريكيـة ووزيـر الخارجيـة، وكان الرئيـس الأمريـكي نفسـه قـد أقـدم عـلى زيـارة المملكـة في عـام ٢٠٢٢، خـلال القمـة السـعودية الخليجيـة العربيـة/ الأمريكيـة للأمـن والتنميـة في جـدة في ١٦ يوليـو ٢٠٢٢، بعـد فـترة واصـل فيهـا بايـدن تهديـد المملكـة بجعلهـا دولـة منبـوذة، ثـم أخـذ يتراجـع عـن مواقفـه تدريجيـا، حتـى ركـز كل جهـده عـلى تطبيـع العلاقـات السـعودية الإسرائيليـة.

كان إبـرام الاتفـاق قـاب قوسـين أو أدنى قبـل طوفـان الأقـصى والحـرب، وكانـت مـؤشرات قـرب العلاقـات قـد دللـت عليهـا بعـض الخطـوات، منهـا سـماح المملكـة منـذ توقيـع الاتفاقيـات الإبراهيميـة (٢٠٢٠) لـشركات الطـيران الإسرائيليـة باسـتخدام مجالهـا للرحـلات الجويـة مـن وإلى الإمـارات والبحريـن، وإن كان ذلـك لم يمتـد ليشـمل الرحـلات الإسرائيليـة مـن وإلى وجهـات أخـرى حتـى ٢٣ أغسـطس ٢٠٢٢، حيـث عـبرت أول طائـرة إسرائيليـة تجاريـة في المجال الجـوي السـعودي إلى وجهـة خـارج دول الخليـج لأول مـرة، في إشـارة إلى قـرب التطبيـع الفعـلي لعلاقـات البلديـن. وظـل حديـث التطبيـع يـتردد، وتختلـف حولـه الروايـات بـين السـعودية وإسرائيـل والولايـات المتحـدة قبـل طوفـان الأقـصى، وكـثرت الأحاديـث حـول شروط المملكـة فيـما يتعلـق بضمانـات أمنهـا الخاصـة وشروطهـا لأجـل القضيـة الفلسـطينية.

مـن جانـب آخر، تجسـدت الشـواهد على مسـاعي أمريكيـة وإسرائيليـة لعزل الخليـج عـن العـالم العـربي والاسـتئثار بتفاعلاتـه الخاصـة بعيـدا عـن محيطـه الإقليمـي، وهـو مـا لوحـظ في مـشروع الممـر الاقتصـادي بـين الهنـد والخليـج العـربي وأوروبـا، الـذي طرح كمـشروع تطبيعي بالأسـاس، وأخذ لافتته الأساسـية مـن الموافقـة الأمريكيـة عليـه، كرابـط عضـوي جديـد بـين الخليـج وإسرائيـل. كان مـن شـأن طـرح هـذا المـشروع هيمنـة تشـابكات الاقتصـاد عـلى العلاقـات

بـين دول المنطقـة، وتجاهـل تسـوية القضيـة الفلسـطينية، مـع تشـكيل عنـصر إغـراء اقتصـادي إقليمـي للـدول المطبعـة، واسـتبعاد المعارضـين لهـذا المسـار، ومـن ثـم تشـكيل نظـام شرق أوسـطي ليـس عـلى أسـاس «احتـوائي تعـادلي» عـربي إسرائيـلي، وإنمـا عـلى أسـاس «اسـتبعادي» خليجـي إسرائيـلي ضـد باقـي المنطقـة. وكان مثـل هـذا المـشروع يتجـاوز مشروعـات الـشرق أوسـطية التـي طرحتهـا الإدارة الأمركيـة بمسـميات مختلفـة حـول الـشرق الأوسـط الكبـير أو الأوسـع أو مقترحـات طرحتهـا قيـادات إسرائيليـة سـابقة منهـم رئيـس الـوزراء السرائيـلي الأسـبق شـيمون بيريـز تحـت عنـوان الـشرق الأوسـط الجديـد.

الملفـات الداخليـة .. حالـة نظـام بـلا قضيـة: كان أحـد أهـم ملامـح فـترة مـا قبـل طوفـان الأقـصى والحـرب، هـو طغيـان ضغـوط الملفـات الداخليـة عـلى الدولـة المركزيـة الأكـبر في النظـام الإقليمـي (مـصر)، التـي تعرضـت لظـروف خاصـة خـلال عامـي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، تمثلـت في تراجـع قيمـة العملـة الوطنيـة والتضخـم الشـديد، وارتفـاع خدمـات أعبـاء الديـن الخارجـي الـذي اقـترب مـن ١٧٠ مليـار دولار. مـع تزايـد الضغـوط الداخليـة الناتجـة عـن أزمـات دول الجـوار، خصوصـا مـع تفجـر الأزمـة السـودانية وانـدلاع الحـرب بـين الجيـش السـوداني وقـوات الدعـم السريـع في إبريـل، وازديـاد أعـداد اللاجئـين السـودانيين مـما أوصـل عـدد «ضيـوف مـصر» -عـلى غـرار وصـف الرئيـس عبدالفتـاح السـيسي لهـم- لنحـو ٩ مليـون لاجـئ، وهـو عـدد يفـوق كثـير مـن الـدول في الإقليـم. وقـد جعلـت هـذه الأوضـاع -إلى جانـب تراجـع تحويـلات المصريـين في الخـارج وتاليـا قنـاة السـويس والسـياحة- مـصر تعـاني في عـام ٢٠٢٣ أزمـة وغـير مسـبوقة.

لا يمكـن القـول بـأن هـذه الأزمـات قلصـت دور مـصر العـربي، أو قللـت مـن مسـاهمات مـصر في القضيـة الفلسـطينية أو همشـت القضيـة الفلسـطينية كقضيـة مركزيـة بالنسـبة لمـصر، ولكـن المؤكـد أن الانشـغالات الداخليـة دفعـت مـصر لتوجيـه قـدر مـن همـوم جهازهـا السـياسي والدبلومـاسي لقضيتهـا

الخاصة(الاقتصاد والمشروع الوطني). ولقد ساعد ذلك على بروز مفاهيم تنال من مركزية القضية لمصلحة هيكل وإطار إقليمي يتجاوزها ويهدد بالتشكل قبل تسويتها وحلها. وبدت القضية الفلسطينية كقضية منعزلة عن مركز التفاعلات الإقليمية الرسمية، التي أخذت تنشد أكثر نحو بناء علاقة خليجية إسرائيلية خاصة، وأصبح التركيز هو على المشروعات والنظام الإقليمي المستقبلي أكثر منه على القضية، ساعد على ذلك استمرار الانقسام الفلسطيني، وعدم بروز أي مؤشرات قبل عاصفة الاقصى تشير إلى خيار أو فرصة للفلسطينيين.

ترافق مع تراجع ملف القضية الفلسطينية، تراجع في ملف الإرهاب، الذي احتل مركز الاهتمام العربي في سنوات سابقة، مع تراجع ملف الأزمة الخليجية والرباعي العربي مع قطر، وتراجع مؤشرات وأحداث العنف، وتواري التنظيمات الإسلاموية التي هيمنت على المشهد العربي خلال سنوات ما بعد الثورات، خصوصا داعش والتنظيمات السورية. وإلى حد كبير، كان العامان ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ عامين لمشروعات التكامل الإقليمي والمنافسات على الاستراتيجيات الداخلية والرؤى الوطنية والمشروعات القومية في الدول العربية الأساسية، وأخذت تنافسات المشروعات الاقتصادية والنظام الإقليمي تطغى على أغلب الجدالات، واتجه العالم العربي إلى ما يشبه حالة نظام بلا قضية مركزية، حيث فشلت عملية زرع وموضعة الخطر الإيراني كقضية في قلب النظام وتراجعت إمكانية بناء نظام إقليمي أمني وعسكري شرق أوسطي إسرائيلي عربي تركي.

اتساقا مع بروز الانشغالات الداخلية، جاء تفجر الصراع في السودان ليؤثر على النظام العربي، ولينل قسطا من اهتماماته المركزية، وفضلا عن أن تفجر الصراع في السودان أثر مباشرة على مصر من خلال تدفقات اللاجئين، فإنه أثر على وحدة الموقف المصري السوداني فيما يتعلق بأزمة السد الإثيوبي ووحدة الموقف إزاء إثيوبيا، وخلق فجوات في الولاء للقضية جعلت إثيوبيا

مقـرا مفضـلا للاجتـماع أحيانـا مـن جانـب أطـراف الـصراع السـوداني، خصوصـا مـن جانـب قائـد قـوات الدعـم السريـع محمـد حمـدان دوجلـو (حميـدتي).

هكـذا، بينـما مـال النظـام الإقليمـي إلى إغـلاق أغلـب الملفـات الخاصـة بالصراعـات والأزمـات قبـل طوفـان الأقـصى والحـرب عـلى غـزة، سـواء داخـل الـدول أو بـين الـدول العربيـة وبعضهـا في الإقليـم، أو بـين دول وجماعـات أدنى مـن الدولـة، فقـد انفتحـت شـواغل عـلى النظـام، دفعـه بعضهـا نحـو الرهـان عـلى إسرائيـل، وبعضهـا نحـو الانـزواء عـلى همـوم الداخـل، وهنـا جـاءت عمليـة طوفـان الأقـصى لتعيـد للنظـام بوصلتـه المركزيـة، ولتعيـد موضعـة القضيـة الفلسـطينية في مركـز تفاعلاتـه.

ثانيا: تحولات المشهد الإقليمي بعد الحرب:

قطعـت الحـرب سـياق المشـهد الإقليمـي السـابق، ودفعـت إلى مشـهد مختلـف عـما كان قبلـه، والأرجـح أنـه سيسـفر عـن صـورة مختلفـة أخـرى عندمـا تسـتقر تفاعلاتـه. صحيـح أن رهانـات أطـراف النظـام لا تـزال كـما هـي، بسـبب الاندفاعـة الإسرائيليـة المسـتمرة نحـو الأمـام، في ظـل العجـز الـدولي والعـربي عـن الـرد، لكـن أثمـان العـودة إلى مسـار التطبيـع أصبحـت أكـثر ارتباطـا بمـا يتعلـق بمسـتقبل القضيـة الفلسـطينية، وهـو مـا يعنـي أن أثمـان السـلام أصبحـت مفروضـة ومطروحـة. في ضـوء ذلـك تتمثـل أهـم ملامـح التحـول بالنظـام الإقليمـي بعـد الحـرب الإسرائيليـة عـلى غـزة فيـما يـلي:

عـودة القضيـة الفلسـطينية إلى مركـز النظـام الإقليمـي: كانـت أهـم نتائـج عمليـة طوفـان الأقـصى والحـرب الإسرائيليـة عـلى غـزة هـي عـودة القضيـة الفلسـطينية كقضيـة مركزيـة للإقليـم؛ فمنـذ ثـورات الربيـع العـربي، ومنـذ اتسـاع خطـر الإرهـاب، لم تعـد القضيـة الفلسـطينية إلى مركـز النظـام الإقليمـي بعـد أن حـل محلهـا ملـف الإرهـاب الـذي ظـل حتـى ٢٠٢٠ كقضيـة مركزيـة للنظـام الإقليمـي، ثـم أتـت عمليـة طوفـان الأقـصى، لتعيـد موضعـة القضيـة الفلسـطينية إلى وضعهـا الطبيعـي في قلـب تفاعـلات الإقليـم، حتـى أن

المختلفين مع حركة حماس ومن انتقدوها بشدة انخرطوا في التحسب لتبعات العملية التي أثرت عليهم وعلى توجههم الإقليمي.

لقد درجت القمم والفعاليات العربية جميعها في بياناتها ومقرراتها قبل طوفان الأقصى والحرب على التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للنظام الإقليمي، مع ذلك فلم تترجم دول الإقليم مقرراتها وبياناتها إلى أفعال مثلما قامت بترجمتها بعد العملية والحرب، حيث أعادت العملية القضية إلى صدارة المشهد، وتفاعلت مع الواقع السياسي ودارت مع حركته، وأعادت دول الإقليم التفكير في مصالحها الاستراتيجية أخذا في الحسبان موقفها من القضية. وبمقدار استمرار الحرب ستظل كافة التفاعلات الإقليمية متمحورة حول القضية، ومن المرجح أن ذلك سيستمر لفترة طويلة بعدها، كما يرجح أن يجري تجميد أو إرجاء عدد من الملفات التي طرأت خلال الفترة الماضية واحتلت صدارة الجدل الإقليمي، خصوصا ملفات التطبيع والاتفاقيات الإبراهيمية والنظام الأمني الإقليمي، ومشروعات التعاون العربي الإسرائيلي.

لقد كرست الحرب أنماط تعاونية بخصوص العمل الإنساني في غزة، وأصبحت مصر القناة العربية الوحيدة لإرسال المساعدات، وذلك أكد الجهد العربي المنسق فيما يتعلق بتنظيم العمل الإنساني الإغاثي للفلسطينيين. وعلى جانب العمل السياسي، أوجدت الحرب تعاونا من نوع خاص بين مصر وقطر فيما يتعلق بالتنسيق بشأن صفقات الأسرى أو تقديم المبادرات الفلسطينية من قبل ممثلي حركة حماس، أو طرح المبادرات المصرية أو القطرية الخاصة بشأن مشروعات وقف إطلاق النار. وذلك من المرجح أن يخلق جبهات تفاعل تعاوني قد يستمر لفترة طويلة مقبلة، وهو أمر ينعكس على علاقات البلدان العربية فيما بينها.

تناقضات المفهوم الحقوقي بين النظام العربي والغرب: على مدى أشهر الحرب، كانت أهم مكاسب القضية الفلسطينية، على الصعيدين الإنساني

والسياسي، العربي والعالمي، وكان الأهم على الصعيد الإنساني؛ فعلى مدى عمر القضية الفلسطينية غلب عليها التسييس، وذلك مكن الجانب الإسرائيلي، من الإفلات بالمجازر والمذابح التي ارتكبها بحق الفلسطينيين وتمريرها، ساعد على ذلك واقع انقسام الفلسطينيين، وتشوه صورة نضالهم الوطني وربطه بالإرهاب، لكن مع الحرب الإسرائيلية على غزة، وما ترتب عليها من إزهاق أوراح نحو ٣٠ ألف فلسطيني حتى منتصف فبراير ٢٠٢٤، اكتسبت القضية الفلسطينية أبعاد إنسانية، غيرت الانطباع العالمي حولها، وأعادت موضعتها دوليا، كقضية شعب خضع للظلم والاضطهاد والإبادة، بحد وصفها بعض قادة العالم بالمحرقة، وهو ما استنفر أغلب دول الإقليم، على اختلاف مواقفها وخلافاتها بشأن القضية أو خلافاتها مع أصحاب القضية. وأدى الموقف الإسرائيلي المتطرف، إلى تقديم دول مطبعة قرارات ضد إسرائيل في مجلس الأمن ودفع جنوب أفريقيا ومصر والسعودية والصين للانخراط في المرافعة أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل أيضا.

أوجدت الحرب على هذا الجانب، توترات بين النظام العربي والنظام الدولي أو بالأصح بين النظام العربي والمكون الغربي من هذا النظام (الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية)، بعد تمادي هذه الدول في الانحياز إلى إسرائيل، وعدم الاعتبار بحقوق الشعب الفلسطيني، وعدم الاستجابة لمناشدات الدول العربية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتفظ معها بعلاقات خاصة، حيث تبين حقيقة وضع الولايات المتحدة علاقتها بإسرائيل في مرتبة مختلفة، تتجاوز كل علاقاتها الأخرى مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأن كل مظاهر التعاون لم ينه الازدواجية في المعايير وأنها على استعداد للتضحية بكل علاقاتها العربية لأجل علاقتها بالدولة العبرية، الأمر الذي عرض المطالب الغربية بشأن حقوق الإنسان والحريات في الدول العربية والتي امتدت لعقود لضربة شديدة. وتجذرت الفجوة بين النظام العربي والنظام الدولي على الصعيد الشعبي

وعلى مستوى الأفراد وجماعات المجتمع المدني. ووجه طول الأمد الزمني للأزمة، والذي ترافق مع إجهاض الولايات المتحدة إصدار قرار بوقف إطلاق النار من مجلس الأمن الدولي، أكبر ضربة لاندماج النظام العربي في النظام الدولي. وهذه الحالة من التباعد بين النظامين العرب والدولي تمثل إحدى أهم ملامح التغير في النظام الإقليمي ما بعد الحرب، وهو النظام الذي يرجح أن يتجه أكثر إلى تعزيز علاقاته بقوى الشرق كلما استمر أمد الحرب، وإذا كان ذلك توجها في النظام العربي قبل الحرب، فإنه سيتعزز خلال الحرب وفيما بعدها، لو استمر السلوك الغربي لفترة، بعدما تفسخت روابط القيم الإنسانية بين العالم العربي والغرب، بعدما ضبطت القيم الغربية في لحظة تلبس وازدواجية معايير لا إنسانية.

في مقابل زيادة القلق في علاقة الدول العربية بالغرب، تنامت العلاقات العربية بدول الشرق العالمي(روسيا والصين تحديدا). وإذا كان انضمام كل من مصر والسعودية والإمارات إلى مجموعة بريكس، هو تحصيل حاصل سابق على الأحداث، فإن الحرب الإسرائيلية على غزة، سوف تعزز هذا التوجه العربي الشرقي على قدر اتساع الأمد الزمني للحرب والفجوة القيمية بين العرب والغرب، خاصة مع مواقف دول الشرق العالمي (روسيا والصين) في مجلس الأمن لمصلحة وقف إطلاق النار في غزة، فضلا عن مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية إلى جانب الحق الفلسطيني. في ضوء ذلك، لم يكن استضافة المملكة العربية السعودية للرئيس الروسي في ذروة أحداث الحرب في غزة في ٦ ديسمبر ٢٠٢٣ إلا مؤشرا على ذلك. وعلى الرغم من صعوبة التعرف إلى هدف الزيارة إلا أن الإعلان عن أن اللقاء يتناول بحث ومناقشة تطوير التعاون الثنائي متعدد الأوجه، بما في ذلك في المجال التجاري والاقتصاد، يشير إلى توجه سعودي لتكثيف العلاقات مع روسيا، وهو قرار له معانٍ كثيرة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية للمملكة ولعلاقاتها بالولايات المتحدة خاصة.

تمتين العلاقات العربية مع دول الجوار (تركيا وإيران): على الرغم من أن مسار العلاقات العربية مع كل من تركيا وإيران تواصل كاتجاه عام مع ما كان سائدا من تطورات في علاقاتها بالدولتين قبل الحرب في غزة، إلا أنه تعزز بالحرب، التي أوجدت له المبررات الكافية باعتباره المسار الإقليمي الأصوب. بالنسبة للعلاقات العربية التركية، فقد شهدت خطوات تقدم كبيرة مع الحرب على الصعيد الرسمي العربي، خاصة في علاقات تركيا ومصر، التي برزت نتائجها في الساحات الإقليمية وفي قرارات الدولة التركية ضد المعارضين المصريين وأتباع الجماعة، فيها بعد زيارة الرئيس التركي مصر، وهو ما يشير إلى عودة نمط (علاقات الدولة – دولة) وهو النمط الذي كان قد انحرف عنه الجانب التركي إلى (نمط علاقات الدولة – الجماعة) خلال حقبة الإخوان في مصر. كما تقدم مسار العلاقات العربية الإيرانية، وانخرطت إيران في الملتقيات العربية الإسلامية الخاصة بالقضية الفلسطينية وتقدمت علاقاتها بالمملكة العربية السعودية على نحو تمثل في زيارة الرئيس الإيراني للمملكة خلال القمة العربية الإسلامية حول غزة في نوفمبر. بل بلغ حد التقارب السعودي الإيراني مستوى مناقشة كبار مسؤولي الدفاع في البلدين التعاون العسكري بينهما في «أحدث علامة على أن الحرب بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية تقرب بين الخصمين السابقين». وقد نقلت وكالة بلومبيرغ الإخبارية عن وكالة أنباء الطلبة الإيرانيين شبه الرسمية أن وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان قال لرئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية محمد حسين باقري إنه «يرحب بزيادة مستوى تعاون القوات المسلحة للبلدين».

وإذا كانت تركيا قد خسرت بعض الشيء على صعيد رصيدها مع المجتمعات العربية، بعد تأكد البعض من أن تصريحات الرئيس التركي بشأن القضية الفلسطينية، لم يكن لها مردود كبير على صعيد القرار الدولي ضد إسرائيل أو دعم غزة، وإذا كانت إيران قد كسبت قليلا

بدعمها حركة حماس، لكنها هي الأخرى تراجعت بعد حساباتها التي قيّدت قرار حزب الله عن مساندة الحركة، لكن بشكل عام قربت الأزمة بين الدول العربية والدولتين أكثر على الصعيد الرسمي، مع تقارب المواقف، واطلاع كل من تركيا وإيران على حسابات القرارات العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية في ظل الدعم الأمريكي والغربي اللامحدود لإسرائيل، مع استعداد الولايات المتحدة للوصول إلى أقصى مدى في دعم إسرائيل، حتى لو هدد ذلك صورتها الإنسانية والديمقراطية، بل حتى وإن اتجه هذا الدعم ضد مصالح هذه الدول مع المنطقة العربية وفي العالم، وهو ما يشير إلى علاقة خاصة مع إسرائيل.

الأمن القومي وتداخل المحاور الإقليمية: على الرغم من أن الحرب أدت إلى اضطراب في مواقف الدول العربية، سواء منها الأقدم في السلام مثل مصر والأردن أو الأحدث في اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل(الإمارات والبحرين)، أو دول الرفض والمقاومة (سوريا والعراق ولبنان)، مع بروز حالة عدم القدرة على وقف المجازر ضد الفلسطينيين في غزة، والعجز عن تغيير السلوك الإسرائيلي، إلا أنها أكدت اتجاه الدول العربية بشكل عام إلى التقارب بشأن ما يعزز الأمن القومي، أو يخلق أسس تفاهم جديدة حوله؛ ذلك ما أوضحه بيان القمة العربية الإسلامية بالرياض في نوفمبر ٢٠٢٣. وهو ما أوضحه أيضا الالتفاف العربي الكبير خلف مصر والأردن في تأكيدهما على رفض تهجير أهالي غزة إلى سيناء أو فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن، وهو ما أضاف أبعادا جديدة لتماسك المواقف العربية.

لم تؤد الحرب إلى تغيير كبير في حال العالم العربي، ولم تدفع إلى حقبة من التعاون بين دوله، وهي أيضا لم تنتج اضطرابات داخلية أو تؤدي لأحداث عنف ومظاهرات اجتماعية في الداخل في أغلب الدول العربية، وبرزت حالة من المفاجأة الشعبية العربية العامة، التي عبرت عن وقوع المجتمعات العربية بين ضغطين؛ ضغط الوضع الاقتصادي الداخلي والشواغل الوطنية

الخاصة، والضغوط الخاصة بالعجز عن التعاطي مع الحالة الفلسطينية. ولكن تبين أن التوافقات الأمنية العربية اكتسبت قوة دفع أكبر؛ وهو ما اتضح في اليمن، حيث لم تضطر المواجهات الحوثية الأمريكية في البحر الأحمر، ولم تدفع الدعوات الأمريكية لدوله إلى الانضمام لتحالف «حارس الازدهار» الدول العربية (خاصة السعودية) إلى تغيير مواقفها من إيران أو مع الحوثيين والنكوص عن اتفاقيات السلام معهم، وهو ما أكد أن الهدنات والاتجاه للتهدئة في اليمن يقوم على أسس متينة. وبالمثل لم تنضم مصر والإمارات إلى هذا التحالف على الرغم من أضرار العمل الحوثي على قناة السويس. وهنا يبدو أن الأساس في هذا الموقف -بخلاف سابق مواقف الولايات المتحدة من الحوثيين على المملكة العربية السعودية- هو أيضا حسابات الدول العربية لأمنها القومي، وشعورها بأن التحالف هو لحماية الملاحة البحرية الإسرائيلية بالأساس، ولضرب الحوثيين الذين يوجهون ضرباتهم إلى إسرائيل التي تقتل الفلسطينيين.

ويمكن عزو كثير من مشروعات التعاون الخليجية المصرية التي جري الإعلان عنها مؤخرا إلى المفاهيم الجديدة التي أعادت اكتشاف جوانب التعاون المشترك مع تراكم الأخطار على الأمن القومي العربي، في ظل التأسيس لمرحلة جديدة من التعاون على أسس أقوى وأعمق. وهو ما يعزز الإقبال على فترة من بناء الشراكات المصرية مع دول مجلس التعاون الست بشكل عام (السعودية والإمارات وقطر والكويت وسلطنة عمان والبحرين)، برزت كثير من مؤشراتها خلال شهر فبراير ٢٠٢٤، على سبيل المثال ازدياد الإعلان عن مشروعات استثمار مشتركة، وصفقات خليجية مصرية بشأن مشروعات استثمارية جديدة. على سبيل المثال، ما كشف عنه نائب رئيس شركة الجرافات البحرية الوطنية الإماراتية ناصر المرزوقي عن مشروع ضخم لمشروعات الطاقة الخضراء والربط بين مصر وقارة أوروبا من خلال إنشاء خطوط أنابيب على أعماق قد تصل

إلى ألفين كيلومتر، وإعلان هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر وشركة «يو دي سي » الإماراتية اتفاقا لتخصيص قطعة أرض بمنطقة حدائق الأندلس بالقاهرة الجديدة لإقامة نشاط عمراني متكامل.

تركز الأمن الإقليمي ناحية البحر الأحمر: كان أهم ما ترافق مع الحرب الإسرائيلية على غزة هو اتجاه مركز القلق في الأمن القومي والإقليمي إلى منطقة البحر الأحمر، فبعد أن ظل الممر الملاحي للخليج العربي مركز تهديد الملاحة البحرية خلال العقدين الماضيين، على أثر التهديدات الأمريكية الإيرانية المتبادلة والتهديد الإيراني المستمر بإغلاق مضيق هرمز، فقد تركزت القلاقل البحرية منذ سنوات على أمن البحر الأحمر، خاصة مع الحرب في اليمن، وازدياد الهجمات على السفن، بين إسرائيل وإيران داخل البحر. عزز من ذلك كثافة الوجود الأجنبي على الجانب الغربي للبحر الأحمر وعند مداخله في باب المندب، ومع وجود القواعد العسكرية والموانئ البحرية الأجنبية الأمريكية والصينية والفرنسية والروسية واليابانية والتركية.. وغيرها، في جيبوتي والصومال وإريتريا. وكانت هجمات الحوثيين على السفن وداخل إسرائيل خلال الحرب على غزة هي المتغير الأهم، الذي تسبب في تحويل الكثير من السفن خطوط سيرها إلى رأس الرجاء الصالح، مما تسبب في تراجع أعداد السفن العابرة لقناة السويس وتراجع عائدات القناة إلى النصف تقريبا خلال شه يناير ٢٠٢٤.

وشهدت فترة ما بعد الحرب الإسرائيلية على غزة مؤشرات مختلفة تشير إلى أن المخاطر على أمن البحر الأحمر والملاحة البحرية عبره قد تزداد، وقد تتحول إلى حالة دائمة تشغل جزءا من تفاعلات الإقليم خلال الفترة المقبلة، تتمثل هذه المتغيرات الجديدة في ثلاث أساسية، أولها: إنشاء الولايات المتحدة لما أسمي بتحالف حارس الازدهار الخاص بحماية الملاحة البحرية في البحر الأحمر، وهو تحالف بحري متعدد الجنسيات تقوده الولايات المتحدة، ويهدف لشن عملية عسكرية للرد على الهجمات

التـي تشـنها جماعـة الحوثيـين عـلى السـفن الإسرائيليـة والمملوكـه لإسرائيليـين والمتجهــة إلى إسرائيــل أو المرتبطــة بهــا في جنــوب البحــر الأحمــر وخليــج عـدن، كان وزيـر الدفـاع الأمريـكي لويـد أوسـتنقد أعلـن عنـه في البحريـن في ١٩ ديسـمبر ٢٠٢٣ عقـب زيـارة قـام بهـا إلى إسرائيـل، وقـال ان التحالـف تشـكل تحـت مظلـة القـوات البحريـة المشـتركة وقيـادة قـوة المهـام المشـتركة ١٥٣، ويتكـون مـن كل مـن: الولايـات المتحـدة والمملكـة المتحـدة وهولنـدا والبحريــن والنرويــج والدنمــارك واليونــان وكنــدا وسيشــل وفرنســا وإيطاليــا وإسـبانيا وسريلانـكا وسـنغافورة. أمـا المـؤشر الثـاني، فـكان إعـلان إثيوبيـا في اليـوم الأول مـن عـام ٢٠٢٤ عـن توصلهـا لاتفـاق مـع جمهوريـة أرض الصومـال، يمنـح أديـس أبابـا عقـد إيجـار لمـدة ٥٠ عامـا لقاعـدة بحريـة مـع إمكانيـة الوصــول إلى مينــاء بربــرة في أرض الصومــال للعمليــات البحريــة التجاريــة، ووعـدت إثيوبيـا في المقابـل ببحـث عميـق لسـعي أرض الصومـال إلى الحصـول عـلى الاعـتراف الرسـمي بوصفهـا دولـة مسـتقلة. وهـو الاتفـاق الـذي كانـت لـه ردود فعـل قويـة ضـده مـن جانـب مـصر وجامعـة الـدول العربيـة. وكان للاتفـاف تبعاتـه داخـل دولـة الصومـال، التـي اعتبرتـه بمثابـة عمـل عـدواني، وأعلنــت إنهــا مســتعدة لخــوض حــرب بســببها لأنهــا تعتــبر أرض الصومــال جـزءا مـن أراضيهـا. واتسـاقا مـع ذلـك أعلـن الصومـال في ٢١ فبرايـر ٢٠٢٤ عـن اتفـاق دفاعـي مـع تركيـا يتضمـن دعـم الأصـول البحريـة للدولـة الواقعـة في القـرن الإفريقـي، ويبـدو أنـه يهـدف إلى ردع جهـود إثيوبيـا لتأمـين الوصـول إلى البحـر عـن طريـق منطقـة أرض الصومـال الانفصاليـة. أمـا المـؤشر الثالـث فهـو نـشر الهنـد مـا لا يقـل عـن ١٢ سـفينة حربيـة قـرب البحـر الأحمـر لتوفـير الحمايـة مـن القراصنـة وقيـام البحريـة الهنديـة بالتحقيـق مـع أكـثر مـن ٢٥٠ سـفينة وزورقـا فيـما يشـكل أكـبر انتشـار للهنـد في المنطقـة. وعـلى الرغـم مـن أن نيودلهـي لم تنضـم إلى قـوة المهـام التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة في البحـر الأحمـر، إلا أن المسـؤولين فيهـا قالـوا إن لديهـا حاليـا سـفينتين حربيتـين

في خليج عدن وما لا يقل عن ١٠ سفن حربية في شمال وغرب بحر العرب، إلى جانب طائرات استطلاع، وصرح وزير الخارجية الهندي، بأن قدرة الهند المتنامية ومصالحها وسمعتها تستدعي مساعدتها في المواقف الصعبة. ويشير كل ذلك إلى زيادة تركز التفاعلات في منطقة البحر الأحمر وعلى مقربة منها وعند مداخله.

تكريس وضعية الفاعلين من غير الدول: كان أهم ما أسفرت عنه عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة من نتائج على الصعيد الإقليمي، هو ما أكدته من تنامي أدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة، خاصة حركة حماس والحوثيين، فضلا عن استئناف بعض الجماعات الإرهابية لأنشطتها ومشروعها. فقد أكدت عملية طوفان الأقصى قدرة الجماعات ما دون الدولة والفاعلين من غير الدول على تغيير أجندة النظام الإقليمي، وإعادة توجيه دفة الأحداث وتوجهات الإقليم نحو اهتمامات أخرى تماما. صحيح أن للقضية الفلسطينية ميراثها وحضورها العام في قلب النظام العربي، لكن ما خلفته العملية تجاوز القضية الفلسطينية إلى إعادة بناء النظام الإقليمي برمته. ففضلا أن عملية طوفان الأقصى شككت في قدرات إسرائيل الأمنية والعسكرية، فقد قلصت من انبهار بعض دول الإقليم بنموذجها وأسلحتها وقدراتها الأمنية والعسكرية، على نحو أدى لتراجع الثقة والتعويل عليها في أن تقدم ضمانة أمنية أو أن تعزز قدرات الآخرين في حماية أمنهم الخاص. وفضلا عن أن الحرب أسقطت النموذج الإسرائيلي الأمني والعسكري والديمقراطي، فقد كان أهم ما أحدثته هو أنها شككت في القدرات السياسية التحليلية الاستخباراتية لمراكز القرار الإسرائيلي، مع اتضاح عدم القدرة على السيطرة على آلة الحرب وامتلاك الحكمة والخيال المؤسس لصناعة المستقبل، مع استعداد اليمين الإسرائيلي وحكومة الحرب -مؤيدين اجتماعيا- لارتكاب مجازر إنسانية ضد الآخر صاحب الأرض، والمضي قدما في المسار نفسه حتى بعد اغتيال ما يتجاوز

٣٠ ألـف مـن المدنيـين، بمـا يخالـف كل العقائـد والشرائـع والأديـان وقواعـد الحـروب. وكان كل مـا تكشـف مـن نتائـج الحـرب نتاجـا لعمليـة طوفـان الأقـصى التـي شـنتها حركـة حـماس، التـي هـي في النهايـة محسـوبة عـلى الفواعـل مـن غـير الـدول. لكـن بـرزت حـماس هـذه المـرة مختلفـة كليـا عـن فصائـل النضـال الفلسـطينية السـابقة، بعـد أن تمكنـت مـن التخطيـط والقيـام بعمليـة غـيرت كل الحسـابات والموازيـن والترتيبـات الإقليميـة، فأكـدت قدراتهـا التخطيطيـة العسـكرية وقدراتهـا الإنشـائية (بالأنفـاق) واللوجسـتية والأمنيـة المخابراتيـة حـين تمكنـت مـن إخفـاء قدراتهـا وقرارهـا عـن إسرائيـل، ووجهـت ضربـة شـديدة لأجهـزة الأمـن والجيـش في الدولـة العبريـة. وأكـدت حـماس قدرتهـا عـلى بنـاء الأنفـاق والاسـتمرار في الحـرب وخـوض صفقـات الأسرى واسـتمرارها في المواجهـات القتاليـة بعـد مـضي سـتة أشـهر عـلى الحـرب، وهـو مـا يؤكـد قـدرات الفاعلـين مـن غـير الـدول، فيـما لـو توافـرت لهـم الفرصـة.

أمـا النمـوذج الآخـر، فهـو الحوثيـين في اليمـن، الذيـن تمكنـوا أيضـا مـن تغيـير قواعـد الحـرب والملاحـة في البحـر الأحمـر، وشـكلوا تهديـدا للتجـارة الدوليـة عامـة، وليـس فقـط للملاحـة في البحـر الأحمـر؛ حيـث ألمحـت هجـمات الحوثيـين إلى القـدرة العسـكرية لجماعـة مـا دون الدولـة عـلى إيصـال أسـلحتها وصواريخهـا وطائراتهـا المسـيرة إلى مسـافات بعيـدة مخترقـة جغرافيـا الـدول وعابـرة ممـرا مائيـا بطـول البحـر الأحمـر، لتصـل إلى داخـل إسرائيـل، وهـو مـا أشـار أيضـا إلى امتـلاك إيـران وسـائط متعـددة وتشـغيلها الجبهات وفـق عناصر الملاءمـة، وعـلى نحـو مفاجـئ. فربمـا لم يكـن بحسـابات أحـد قبـل الحـرب أن يلعـب الحوثيـون دورا فيهـا وأن يوجهـوا صواريخهـم ومسـيراتهم، وهـم عـلى بعـد آلاف الكيلومـترات مـن إسرائيـل.

وبأثـر رجعـي، فـإن قيـام تنظيـم داعـش وإعلانـه عـن عمليـة هجـوم كـبرى داخـل إيـران تـؤدي إلى مقتـل أكـثر مـن مائـة إيـراني، في ظـل دعـم طهـران لحـماس، وفي قلـب الحـرب الإسرائيليـة عـلى غـزة، يشـير إلى اسـتمرار قـوى

الإرهـاب في المنطقـة في امتلاكهـا طاقـات عدائيـة خاصـة، ولكنـه يشـكك في الفهـم السـياسي لهـذه القـوى، وفي انتماءاتهـا وعلاقاتهـا الداخليـة والخارجيـة، ويشـكك في صناعـة القـرار فيهـا، ويشـير إلى اختراقهـا مـن قبـل الولايـات المتحـدة وإسرائيـل؛ حيـث أنـه يصعـب فهـم حسـابات قـرار داعـش بالقيـام بعمليـة في قلـب إيـران، في إطـار أي مصلحـة للقضيـة الفلسـطينية، حيـث أن الإعـلان عـن تبنيهـا للعمليـة رفـع عبئـا عـلى إسرائيـل ولم يحقـق سـوى مصلحـة الأخـيرة، وهـو موقـف يشـكك في إسـلاميتها تحـت أي لافتـة أو شـعار.

خاتمة: سيناريوهات المشهد الإقليمي

بينـما دفعـت الحـرب في غـزة إلى بـروز أنمـاط تفاعـل مغايـرة في عمـوم المنطقـة، وفيـما يتعلـق بملـف العلاقـات العربيـة مـع إيـران وتركيـا والأزمـات العربيـة، فقـد سـيطرت حالـة التهدئـة والجمـود. وفيـما يتعلـق بملـف التطبيـع مـع إسرائيـل، فقـد أصبـح الاقـتراب مـن هـذا الملـف بمقـدار توظيفـه في حسـابات السـلام والقضيـة وليـس لأجـل اغتنـام الفـرص الإقليميـة والاقتصـاد، ولم يعـد ملفـا مسـتقلا بذاتـه وبالرغبـات الخاصـة المسـتقلة لدولـه، بعـد أن تعقـدت حسـابات مـن اتجهـوا للتطبيـع، ومـن يحتمـل أن يتجهـوا إليـه.

لا تـزال هنـاك مدرسـة عربيـة تؤكـد قيمـة السـلام، لكـن الحالـة النفسـية والإنسـانية التـي أوجدتهـا الأزمـة والسـلوك الإسرائيـلي سـوف تمتـد بتأثيراتهـا لفـترة طويلـة مقبلـة. وإن أقدمـت الأطـراف عـلى التطبيع في ظل ذلك فسـيكون بحسـابات جديـدة. ثمـة دعـوات لإعـادة إحيـاء الحائـط السـياسي والثقـافي بـين إسرائيـل والعـالم العـربي، بعـد استشـهاد ٣٠ ألـف مـن نسـاء وأطفـال، ولا شـك في أن ذلـك قـد يدعـو إلى إحيـاء مؤسسـات ومنظـمات تعمـل لمـا يناهـض ثقافـة السـلام التـي جـرى الترويـج لهـا عـلى مـدى الأعـوام الأربعـين الماضيـة. مـن جانـب آخـر، فـإن حالـة الزهـو بإسرائيـل والتقـدم التكنولوجـي والأمنـي والديمقراطـي الإسرائيـلي سـقطت مـع عمليـة طوفـان الأقـصى والحـرب عـلى غـزة. ومـع التمنـع والرفـض الإسرائيـلي لوقـف الحـرب، مـن المرجـح أن تتراجـع

الثقة العربية بقيمة السلام مع إسرائيل.

وسوف تحسم نتيجة الحرب أشياء كثيرة؛ فلو انتصرت إسرائيل، فسوف تعيد بناء نظرية الردع، بعدما تمكنت من أن تفعل ما تريد على مرأى ومسمع من الكل دون خطر أو تهديد. وإلى حد كبير فإنه بعد الحرب يتحول النظام الإقليمي، من نظام «سوفت»، قائم على الانجذاب للفرص والانشداد لـ «النماذج»، فإنه بالحرب يتحول إلى نظام خشن، يندفع إليه أطرافه بالمخاطر، ولن يتخلص من احتمالات انفجار الحرب ولتهديد العسكري والقتل والإبادة في أي وقت. وإذا أقدمت الأطراف على اتفاقيات سلام في هذا التوقيت فإنها لن تكون تطبيعا بقدر ما ستندفع بحسابات المخاطر. باختصار سيتعين على النظام الإقليمي أن يجتهد طويلا للوصول إلى المحطة التي كان عندها قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وطوفان الأقصى والحرب.

في الأخير، فتحت عملية طوفان الأقصى والحرب، النظام الإقليمي على سيناريوهات جديدة؛ قد تنتهي في منتصف الطريق إلى واحد من ثلاثة، وربما تحدث جميعها بالتتالي، وهي، أولا: سيناريو الاستمرار في مسار الحرب لفترة أطول، وهذا يتوقف على حجم الاستنزاف المتبادل ومدى قدرة إسرائيل والمقاومة على الاستمرار في المسار الحالي، وهو يعني (التمدد في الزمن). والثاني، أن تتجه إسرائيل للدخول في حرب مع حزب الله أثناء أو بعد إكمال حربها على غزة، أو إذا تمكنت من القضاء على المقاومة أو دفعتها لصفقة تتضمن خروجها من القطاع، وهو يعني (توسيع النطاق والتمدد عبر المكان). والثالث، العودة إلى الوضع السابق ما قبل الحرب، وهو مشروط بحدوث تغير مفاجئ في القرار الإسرائيلي بوقف الحرب، وتغليب خيار استئناف مسار التطبيع، على أساس صفقة تسوية إقليمية تتضمن حل الدولتين والدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.